

مقابلة

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة طلال الصباح لـ «الأنباء»:

«النوادي» تخرج من البورصة وتتجه إلى الأسواق المجاورة

يوسف لازم

قال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة النوادي القابضة الشيخ طلال الصباح إن الشركة مستمرة في تطوير أعمالها القائمة. حيث نفذت حزمة من المشاريع على صعيد نوادي «بلاتينيوم» مشيراً إلى أن الشركة ستستمر بالخطط التوسعية التي وضعتها للمرحلة المقبلة. بالإضافة إلى توسعة معهد صباح السالم، والتي انجز منها 85٪. وأيضاً مشروع أرض السالمية بشارع سالم المبارك المتضمن إنشاء مجمع استثماني من المتوقع الانتهاء منه في 2017.

ولفت الصباح في مقابلة مع «الأنباء» إلى أن مجلس إدارة الشركة مستمر في تطبيق مساندة الموافقة عليه بالجمعية العمومية غير العادية في انسحاب شركة النوادي القابضة من سوق الكويت للأوراق المالية. خاصة أن الموافقات من الجهات المختصة تمت وذلك بعد موافقة هيئة أسواق المال ليتقرر انسحاب الشركة من البورصة في مايو 2016.

وأشار الصباح إلى أن هناك معوقات أدت إلى قرار مجلس إدارة الشركة في الانسحاب الاختياري من السوق. ومن أهمها القوانين التي تعتبر بين الحين والآخر، قائلاً: كلما يتم إصدار قوانين جديدة وتعمل الشركة على التكيف معها نجد أن تلك القوانين تغيرت من جديد. مما جعل الشركة تأخذ قرار الانسحاب كي تركز اهتماماتها على أنشطتها وأعمالها. وفيما يلي تفاصيل المقابلة:

لا نواجه أي منافسة بصناعة «نوادي اللياقة البدنية»



برجاء «ليفلز» قفزة في توسيع أنشطة الشركة وتحقيق أهدافها

حدثنا عن بدايات الشركة؟
 ● تأسست شركة النوادي القابضة في عام 2004 كشركة مساهمة كويتية مقلدة برأس مال 10,5 ملايين دينار وتميزت شركة النوادي بعدم اقتصر نشاطها على ممارسة أغراض ونشاطات الشركات القابضة بل تركزت نشاطها على استحداث صناعة استثمارية جديدة بالكويت وهي «صناعة اللياقة البدنية»، حيث تقوم الشركة بإنشاء مرافق تحمل اسم «معاهد بلاتينيوم الصحية» والتي أُنشئت خلال الأعوام القليلة الماضية جدارتها واستحقاقاً في احتلال المراكز الأولى في مجال اللياقة البدنية بالبلاد. وبعد فترة وجيزة استطاعت الشركة بعد أن حققت نجاحاتها في «صناعة معاهد اللياقة البدنية» أن يصبح رأسمالها 18,1 مليون دينار بفضل خطط واستراتيجيات مدروسة تتبعها الشركة لتوسع أنشطتها وتعدد أغراضها في تملك أسهم شركات أو تأسيس شركة وإدارتها وإقرضها لتصبح لديها مجموعة شركات تابعة متعددة الأنشطة في مقدمتها شركة عقارية «شركة الثلاثية للتجارة العامة والمقاولات» وتمتلك تلك الشركة عدة أبراج تجارية في مقدمتها «برج التجاري» في شارع سالم المبارك عبارة عن مكاتب ومطاعم، بالإضافة إلى مشروع برجين باسم «ليفلز» بمساحة 3700 متر مربع وتعمل على الانتهاء منها في عام 2017 ضمن أفضل التصميمات نظراً

التوسعة الأخيرة في «بلاتينيوم صباح السالم» الأكبر بالشرق الأوسط



«النوادي القابضة» تمتلك شركات عقارية وطبية وليس «بلاتينيوم» فقط

إلى أهمية الموقع بجانب «المارينا مول»، وسينقسم البرج إلى مكون الأول خدمات فندقية والثاني سكنياً بالإضافة إلى نادي «بلاتينيوم» وسيكون هذا النادي بديلاً عن «بلاتينيوم السالمية بشارع المطاعم»، كما لدى الشركة مجمع للمطاعم «ميرال» في منطقة المنقف، بالإضافة إلى شركة الشيماء للإدارة والعناية الطبية.

ما هو سبب بيع بلاتينيوم السالمية بشارع المطاعم؟
 ● أصبح موقع النادي لا يتحمل الضغوطات المجاورة له، في الفترات الماضية كانت الساحات المجاورة تتسع إلى أعداد كبيرة لعلاء النادي، إلا أنه في الفترات الأخيرة خصوصاً بعد أن تم إنشاء مدرسة بجوار النادي رأى مجلس الإدارة أنه من الأجدر أن يتم تغيير مكان النادي حفاظاً على مستوى الجودة المقدم للعملاء، وكان على أساسها تم بيع أرض بلاتينيوم بشارع المطاعم، ليحظى النادي بمقر



الشيخ طلال الصباح متحدثاً للزميل يوسف لازم

(محمد هاشم)

أفضل من السابق وبجودة وخدمات أعلى في برج «ليفلز»، كما أن أي مشروع بلا مواقف سيارات يستوعب عدد العملاء لا يحقق النجاحات المطلوبة. كما أن أداء الشركة مازال في تحسن مستمر خاصة بعد توسعتها نادي بلاتينيوم الرياضي في منطقة صباح السالم بمساحة إضافية 1500 متر مربع بسبب الطلب العالي والمتزايد على خدمات النادي ليصبح صالة نادي بلاتينيوم الأكبر مساحة في الشرق الأوسط.

ما مشاريعكم المستقبلية؟
 ● نعمل حالياً على تطوير خطة الشركة في التوسع خارج السوق المحلي، وستبدأ في الأسواق المجاورة مثل السعودية والإمارات، ونحن الآن في طور اختيار أماكن استراتيجية في البلدان المذكورة، ونتناقص حالياً على أرض مميزة في إمارة أبوظبي ونأمل أن ننجح في الاتفاقية في استثمار الأرض خلال الفترة المقبلة.

ما المخاطر التي واجهتكم في استثمار الشركة في نوادي اللياقة البدنية؟
 ● لم نواجه أي مخاطر، خصوصاً أن هذا النشاط لم يكن يلفت الانتباه في الاستثمار فيه عندما بدأنا العمل بالتوسع في النوادي، حتى وصلنا إلى تلك الفترة الحالية لنجد عدداً كبيراً من النوادي الصحية إلا أنها لا تشكل أي مخاطر بالنسبة لنا

لأن مستوى الجودة مختلف، وهذا ما أدى إلى نية الشركة في التوسع بالخارج خصوصاً صناعة النوادي الصحية، كما تجارية عالمية، وذلك بفضل شفاقة أعمالنا التي نقوم بالإعلان عنها بما يستجد، كما أن أرباح الشركة المستمرة في الارتفاع دليل على نجاحاتها.

ما حجم حصصكم السوقية في صناعة النوادي الصحية؟
 ● نحن من الأربعة الكبار في صناعة النوادي الصحية، كما أن خطتنا التنافسية تحتم أن نبقي مسيطرين على المركز الأول في هذا النشاط، وهذا ما أدى إلى ثقتنا بقرارتنا في التوسع خارج السوق المحلي.

هل لديكم عقود تدريب في وزارات الداخلية والجيش؟
 ● ليس لدينا عقود معهم، لكن هناك تعاوناً من جانب الطلبات التي يحتاجونها بالجيش والإطفاء وبعض الجهات الحكومية الأخرى.

ما آخر تطورات قرار انسحابكم من سوق الكويت للأوراق المالية؟
 ● مستمرون على قرارنا الذي اتخذناه في الجمعية العمومية غير العادية في انسحابنا، وتسلمنا موافقة البورصة وموافقة هيئة أسواق المال، ليتقرر انسحاب الشركة من البورصة في مايو 2016، كما أن قرار انسحابنا الاختياري من السوق.



رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة النوادي القابضة الشيخ طلال الصباح

سوق الأوراق المالية يعود إلى أسباب عدة أبرزها تراجع حجم السيولة في البورصة وتراجع القيمة السوقية لأسهم الشركة، وضعف مستوى التداول على الأسهم، ونرى أن قرار الانسحاب الاختياري أفضل في الوقت الراهن من الفترة المقبلة، وذلك لأن الشركة تمتلك خططاً مستقبلية، حيث ترغب من خلالها الحفاظ على استثماراتها ومساهمتها، خاصة أن القيمة الدفترية للسهم 148 فلساً وهي أعلى من القيمة المعلنة بالسوق التي تتراوح عند مستوى 110 فلس وفي هذه الحالة المساهم الاستراتيجي لا يستفيد من سعر السهم الحقيقي، خاصة أن مساهمي الشركة ليسوا مضاربين في السوق، بالإضافة إلى أن كلفة الإراج العالية التي لا نستفيد نحن منها كشركة سواء المصاريف أو الرسوم التي تقوم الشركة بدفعها سنوياً.

هل واجهتم مشاكل في السوق لذلك اتخذتم قرار الانسحاب الاختياري؟
 ● هناك مشاكل تتطلب حلاً بشكل سريع وتمثلت في القوانين التي تتغير بين الحين والآخر، حيث إنه كلما تم إصدار قوانين جديدة وقام مجلس الإدارة بتكيف الشركة مع تلك القوانين نجد أن تلك القوانين تغيرت من جديد، ففترة القوانين وتغييرها بين الحين والآخر تعتبر من الأسباب المهمة التي دفعت الشركة للانسحاب الاختياري من السوق.

في سبتمبر.. وارتفاع عجز الحساب المالي 23٪ من الناتج المحلي بنهاية العام

«الوطني»: 28٪ تراجعاً في الحسابات المركزية السعودية بـ112 مليار دولار

الاحتياطيات في العام 2015 والذي بلغ 6,5 دولارات شهرياً قد أثر سلباً على الأسواق وزاد من التساؤلات حول ما إذا كانت السعودية ستضطر للتخلي عن ارتباط عملتها بالدولار الأمريكي.

ودفع التراجع في الاحتياطيات إلى إعلان السلطات في أغسطس إصدار أول سند سيادية بالعملة المحلية منذ العام 2007. فقد تم بيع سندات بقيمة 20 مليار ريال سعودي (5,3 مليارات دولار) للمؤسسات الحكومية والبنوك المحلية على ثلاث فترات للاستحقاق.. وسيتبع سندات بقيمة 100 مليار ريال سعودي (27 مليار دولار) في 2015 على نحو خمسة إصدارات شهرية بقيمة 20 مليار ريال (5,3 مليارات دولار). وسيساهم ذلك في تمويل ما يقارب 18٪ من العجز المتوقع بقيمة 148 مليار دولار هذا العام. ومن المتوقع أن يستمر هذا البرنامج للإصدارات التي ذات القيمة في العام 2016 مع احتمالاً تغطية ما يصل إلى 40٪ من العجز المتوقع في 2016.

وقال التقرير إن السعودية باستطاعتها مواجهة تراجع أسعار النفط (بنحو 50-55 دولاراً للبرميل) من خلال خطة إنفاقها للعام 2016 عن طريق إصدار السندات والسحب من الاحتياطيات وذلك لعاملين على أقل تقدير قيسل أن تراجع الاحتياطيات الأجنبية بواقع النصف. كما تمتلك السلطات مجالاً جيداً لتعزيز أوضاعها المالية لاسيما أن مستوى الدين الحكومي المحلي منخفض جداً عند 1,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي (11,6 مليار دولار) في 2014. وحتى إذا استمر إصدار الدين فإن إجمالي الدين الحكومي سيرتفع إلى 38,8 مليار دولار فقط أو 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2015 و بواقع 83,3 مليار دولار أو 12,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2016. إن تعدد هذه المستويات منخفضة جداً حسب المعايير العالمية.



هذه المقترحات فإننا نتوقع زيادة ترشيد الحكومة لوتيرة إنفاقها ما سيساهم في تقليل العجز المالي إلى 16,4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2016 و 12,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2017. وأوضح التقرير أن صناديق الحسابات المركزية التابعة للودائع الحكومية تراجعت 28٪ على أساس سنوي أو 112 مليار دولار في سبتمبر 2015. بينما تراجعت أصول الاحتياطيات الأجنبية 12,1٪ على أساس سنوي أو 90 مليار دولار خلال الفترة ذاتها. وبينما تعد هذه الاحتياطيات مصدراً جيداً لما يساوي ثلاثين يوماً من قيمة الواردات إلا أن تسارع وتيرة تراجع تلك



أهمية اتخاذ بعض الإجراءات لتعزيز الأوضاع المالية كحد مشاريع البنية التحتية غير الضرورية. كما قامت السلطات أيضاً بتقليل سقف الموافقة على المشاريع الجديدة وفق صندوق النقد الدولي من 300 مليون ريال سعودي إلى 100 مليون ريال سعودي. وعلى صعيد الإيرادات وبجانب زيادة المنتجات المكررة عوضاً عن النفط فقط، فقد تم الإعلان عن فرض ضريبة بواقع 2,5٪ على الأراضي المدنية غير المستثمرة. كما تم اقتراح أيضاً خفض دعم الطاقة للمستهلكين التجاريين والصناعيين بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة. ومع احتمال تنفيذ



والعام 2017 ليصل إلى 0,8٪، و 0,2٪ على أساس سنوي على التوالي.

ركود التضخم مع توقعات بارتفاعه تدريجياً

ذكر تقرير «الوطني» أن معدل التضخم في أسعار المستهلك حافظ على ركوده عند 2,3٪ في سبتمبر الماضي. وقد جاء هذا الركود ليعكس تراجع أسعار السلع الغذائية العالمية وقوة الدولار الذي يرتبط به الريال السعودي. إذ أدى ارتفاع الدولار من ضمن سلة العملات الرئيسية إلى تراجع ثمن السلع المستوردة السعودية بغير الدولار الأمريكي خلال العام الماضي ما ساهم في زيادة قوة الشراء لدى المستهلك السعودي. ولكن هناك أيضاً بعض العوامل التي تشير إلى تسارع

كما توقع التقرير أن يظل نشاط الاقتصاد غير النفطي قوياً نسبياً بدعم من الإنفاق

التضخم في أكبر المكونات في سلة التضخم للاقتصاد السعودي كالإسكان والمواد الغذائية والنقل. فقد ارتفع ثمن الإسكان والخدمات بواقع 3,8٪ على أساس سنوي في سبتمبر بينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية والنقل بواقع 1,9٪ على أساس سنوي و 2,5٪ على أساس سنوي على التوالي. ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم تدريجياً خلال العام القادم ما سيرفع متوسط معدل التضخم السنوي إلى 2,6٪ في العام 2016 و 2,9٪ في العام 2017 على التوالي.

106 مليارات دولار أصول سائلة قصيرة المدى

رأى تقرير «الوطني» أن نشاط إصدار السندات التي قد تصل قيمتها إلى 45 مليار دولار خلال بضع السنوات القادمة أو أكثر قد يترك أثراً ملحوظاً على البنوك المحلية. قد يكون هذا الأثر إيجابياً حينما يتمثل في السيولة في ظل تراجع أسعار النفط ومحاولتها أيضاً الحفاظ على ارتفاع مستوى قيمة المنتجات النفطية من خلال زيادة المنتجات المكررة التي شهدت بدورها ارتفاعاً متماشياً مع ارتفاع الطاقة التكريرية. كما توقع التقرير أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي بحلول 2016

مخاوف من فك ارتباط الريال بالدولار

قال تقرير «الوطني» أن الأسواق المالية أبدت في أغسطس قلقاً بشأن تسجيل السعودية عجزاً مالياً ضخماً وتسارع التراجع في الاحتياطيات الأجنبية في العام 2015 ودخولها للاستثمار في سوق السندات. فقد تحولت الأناظر نحو مسألة الاستدامة لأسعار الصرف الثابتة إلى الدولار الأمريكي. ومع وجود بعض المخاوف بشأن تراجع الحد في أسعار النفط كالتالي الذي فرض ضغطاً على معدل الصرف الثابت، ارتفع السعر الأجل للريال إلى الدولار لعام واحد ليصل إلى 3,792 ريالاً للدولار في الربع والعشرين من أغسطس كما ارتفعت مبادلات مخاطر